



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان



ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights

التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

آذار 2010

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر آذار للعام الجاري 2010، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات خلال شهر آذار إلى النتائج التالية:

1. وقوع عدد من حالات الوفاة لأسباب متفرقة منها وفيات في ظروف غامضة وأخرى نتيجة فوضى السلاح.
2. استمرار إدعاءات التعذيب وسوء معاملة للموقوفين في قطاع غزة والضفة الغربية، وفقاً لشكاوى الموقوفين المقدمة للهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. استمرار وتزايد حالات احتجاز الأشخاص دون مراعاة لأحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، فقد طالت تلك الحالات أشخاصاً في قطاع غزة والضفة الغربية.
4. استمرار إشكالية عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو المماثلة أو الالتفاف عليها في الضفة الغربية.
5. تصاعد عمليات الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وتركزها هذا الشهر في قطاع غزة.
6. استمرار إشكالية عدم تزويد الحكومة المقالة في قطاع غزة بدفاتر جوازات السفر من قبل وزارة الداخلية في رام الله.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية

رصدت الهيئة 12 حالة وفاة خلال شهر آذار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 3 حالات في قطاع غزة و 9 حالات في الضفة الغربية. توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: 4 حالات وفاة نتيجة الشجارات والخلافات والقتل الخطأ، حالة وفاة في ظروف غامضة، وقعت في الضفة الغربية. 5 حالات وفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، وقعت في الضفة الغربية، إضافة إلى حالتين وفاة نتيجة حوادث الأنفاق.

أُنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي رقم (59) عام 1993، والمادة (31) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام 2003

المقر الرئيسي - مكتب الوسط - رام الله : هاتف: 972 2 2986958 / 2960241 / 972 2 2987536 ، ص.ب. 2264 ، فاكس: 972 2 2987211

مكتب الشمال : هاتف: 972 9 2335668 فاكس: 972 292366408

مكتب الجنوب : هاتف: 972 2 2750549 ، فاكس: 0097222295443 / 0097222211120 / 00972222746885

مكتب غزة : هاتف: 0097282824438 فاكس: 0097282845019

وفيما يلي توضيح لحالات الوفاة خلال شهر آذار

## 1 . حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات العائلية والقتل الخطأ

- رصدت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير أربع حالات وفاة وقعت على خلفية الشجارات العائلية أو القتل الخطأ، حالة منها في قطاع غزة و 3 حالات في الضفة الغربية، وقد كانت على النحو التالي:
- بتاريخ 2010/3/14 توفي المواطن **محمد مرزوق أبو معمر 65 عاماً** من مدينة رفح، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب أثناء شجار بين عائلتين في حي الشوكة شرق مدينة رفح، تم خلاله استخدام الأسلحة النارية، ما أدى إلى وفاة المذكور على الفور. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وقامت بتوقيف حوالي **30** شخصاً من العائلتين على ذمة التحقيق.
  - بتاريخ 2010/3/4 توفيت **المواطنة عزيزة عبد العزيز خليل خلايلة 90 عاماً** من بلدة السموع بمحافظة الخليل جراء غرقها نتيجة سقوطها في بئر الماء الموجود في باحة منزلها، حيث أعلنت وفاتها من مستشفى الخليل الحكومي. وفقاً لمعلومات الهيئة، أن نتيجة التحقيق أظهرت أن حفيدها هو الذي قام بدفعها داخل البئر نتيجة شجار عائلي، حيث قامت الشرطة بإلقاء القبض عليه وقام بتمثيل الواقعة أمام النيابة العام وتم تمديد توقيفه من المحكمة على ذمة القضية.
  - بتاريخ 2010/3/24 توفي **المواطن شريف محمد أبو عبيد 21 عاماً** من بلدة يطا بمحافظة الخليل جراء تعرضه للطنع بواسطة آلة حادة (شبريه) وذلك في شجار عائلي وقع على خلفية ترسيم حدود قطعة أرض بين عائلتي الجاني والمجني عليه، حيث تم نقله إلى مستشفى **الاعتماد** في البلدة وأعلنت وفاته هناك. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد تم إلقاء القبض على المتهم وتوقيفه على ذمة القضية لاتخاذ المقتضى القانوني بحقه.
  - بتاريخ 2010/3/21 توفي **المواطن ماهر خليل محمد صابر 44 عاماً** من سكان مدينة نابلس، يعمل رئيساً للعمال في محل خياطة في مدينة الرام، جراء إصابته بعدة طعنات بآلة حادة (موس كباس)، وذلك بسبب خلافات عمالية. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد تم إلقاء القبض على الجاني وقامت الشرطة بفتح تحقيق بالحادث.

## 2. الوفاة في ظروف غامضة:

- خلال الشهر الحالي تم تسجيل حالة الوفاة التالية في ظروف غامضة والتي وقعت في الضفة الغربية:
- بتاريخ 2010/3/11 توفي **المواطن محمد علي عبد حمدان 42 عاماً** من بلدة الشوارة بمحافظة بيت لحم، جراء اختناقه بواسطة الشنق. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد عثر على المواطن المذكور مشنوقاً داخل منزله، وتم نقل الجثة إلى مستشفى بيت جالا في المدينة حيث أعلنت وفاته، وعلى اثر ذلك قامت النيابة العامة بفتح تحقيق في ملابسات الوفاة وقررت النيابة العامة تحويل الجثة للطب الشرعي من اجل تشريحها لتحديد سبب الوفاة واتضح من نتائج التشريح أن سبب الوفاة "ناتج عن الاختناق وذلك بالضغط على العنق برباط ضاغط"، هذا ولم يتم توقيف احد على ذمة القضية.

### 3. الوفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة

وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير 5 حالات وفاة في الضفة الغربية نتيجة عدم اتخاذ وسائل السلامة العامة، وقد كانت تلك الحالات على النحو التالي:

- بتاريخ 2010/3/16 توفي المواطن **عبد الله سامي عبد الحميد العزة** 19 عاماً من مخيم العزة بمحافظة بيت لحم، متأثراً بحرقه التي أصيب بها، جراء انفجار اسطوانة غاز في المخبز الذي يعمل به بعد تسرب الغاز من أنبوب أحد اسطوانات الغاز واشتعال النار. حيث نقل المواطن على اثر أصابته إلى مستشفى الحسين الطبي وبقي قيد العلاج لمدة أربعة أسابيع إلى أن توفي متأثراً بإصابته.

- بتاريخ 2010/3/17 توفي **الطفل حمودة محمد ياسر الحلايقة** 4 أعوام من بلدة الشيوخ بمحافظة الخليل، جراء سقوطه في بركة ماء موجودة في مصنع للرخام مهجور يعود ملكيته للعائلة، حيث تم نقل الطفل إلى مستشفى الشيوخ الطبي وكان قد فارق الحياة، وعلى إثر الحادث قامت النيابة العامة والشرطة بالكشف على الطفل والمكان ولم يتم توقيف احد على ذمة القضية وتم ألزام صاحب البركة بردم البركة تفادياً لوقوع حوادث مشابهة.

- بتاريخ 2010/3/25 توفي **الطفل ناجي محمد ناجي عيسى** 12 عاماً من بلدة الخضر بمحافظة بيت لحم جراء إصابته بجروح نتجت عن سقوطه من على سطح مدرسة القاهرة الأساسية المحاذية والمطلّة على إستاد الخضر الدولي من علو حوالي ثلاثة أمتار وعلى رأسه مباشرة، وقد تم نقله إلى مستشفى اليمامة ومن ثم إلى مستشفى الجمعية العربية حيث فارق الحياة. يذكر أن أسوار المدرسة غير محاطة بالسياج، مما يسمح للأطفال بالدخول إليها خارج أوقات الدوام المدرسي.

- بتاريخ 2010/3/1 توفي **الطفلة شهد رائد نائل دعيس** 3 سنوات من مدينة الخليل، بسبب صعقة كهربائية نتيجة عبثها بمفاتيح الكهرباء في بيت جدها في مدينة أريحا، حيث وضعت سلك كهرباء لأحد الأجهزة الكهربائية بالخطأ مما أدى إلى وفاتها على الفور. وقد سببت لها الصعقة حروقاً في اليد اليمنى وتوقف للقلب.

- بتاريخ 2010/3/23 توفي المواطن **عبد الفتاح عبد الفتاح أبو حديد** 35 عاماً من مخيم قلنديا بمحافظة رام الله، جراء سقوط مصعد على رأسه، ووفقاً لمعلومات الهيئة فإنه وأثناء قيام المواطن المذكور بصيانة احد المصاعد الخاصة برفع الطحين في احد مخازن المخيم و نتيجة للإهمال في أساليب الوقاية سقط المصعد على رأسه ما أدى إلى وفاته.

### 4. حالات الوفاة في الأنفاق

وتقت الهيئة وفاة **مواطنين اثنين** نتيجة حوادث الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية بسبب اختناق المواطنين بداخلها نتيجة الانهيار، أو بالصعقة الكهربائية.

### 5. الحكم بالإعدام

صدر خلال الفترة التي يغطيها التقرير حكم الإعدام التالي في قطاع غزة:  
بتاريخ 2010/3/3 أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة في مدينة غزة، حكماً بالإعدام شنقاً، بحق المواطن (ن. م. ع)، 51 عاماً، من مدينة رفح، بعد إدانته بتهمة الخيانة العظمى، بموجب أحكام المواد 131 و148 و132 من قانون العقوبات الثوري العام 1979 ، وكذلك بتهمة التدخل في القتل خلافاً لنص المادة 378/أ من نفس القانون، حكماً خاضعاً للاستئناف.

#### 6. الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح و الانفجارات الداخلية في قطاع غزة:

وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الإصابة التالية نتيجة سوء استخدام السلاح والانفجارات الداخلية، وقد وقعت تلك الحالات في قطاع غزة:

- بتاريخ 2010/3/2 أصيب المواطنون، رامي عبد الرحيم الخالدي 35 عاماً، ووجدي رسمي الخالدي 24 عاماً، وموسى حمودة الخالدي 27 عاماً، من مخيم البريج، بعدة أعيرة نارية في الأيدي والأقدام. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن المذكورين أصيبوا نتيجة إطلاق النار باتجاههم من قبل شخص يعمل في جهاز الشرطة، على خلفية شجار عائلي، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وأوقفت أربعة مشتبهين على خلفية الحادث.

- بتاريخ 2010/3/3 أصيب المواطنان (أ.م) 18 عاماً، والطفل (م.ج) 15 عاماً، بجراح متوسطة نتج عنه بتر أصابع اليد اليمنى للطفل المذكور، وأصيب الآخر بشظايا في عينه اليسرى، وذلك جراء وقوع انفجار داخل صالون للحلاقة، يقع في معسكر جباليا. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن الانفجار نتج عن قيام المواطنين المذكورين بالعبث بقنبلة يدوية، وتم نقلهما إلى مستشفى كمال عدوان لتلقي العلاج.

- بتاريخ 2010/3/13 أصيب المواطن سعيد رياض السلول 22 عاماً، من مدينة البريج، بشظايا عيار ناري في القدم اليسرى. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن المذكور قد أصيب خلال تواجده في مكان عمله في كسارة للحجارة، حيث قام عشرة أشخاص، من بينهم ستة ملثمين ومسلحين، بإطلاق النار في المكان، كما تم الاعتداء عليه بالضرب المبرح، وتم نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى، وتم إبلاغ الشرطة حيث فتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/3/14 أصيب المواطنون، محمد فضل أبو معمر، 22 عاماً، وسليمان خميس معمر 34 عاماً، ومحمد مرزوق نادي 34 عاماً، من حي الشوكة شرق مدينة رفح، بعدة أعيرة نارية في السيقان والأقدام. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن الحادث ناجم عن مشاجرة بين عائلتين، تم خلالها استخدام الأسلحة النارية، وأن الشرطة حضرت إلى المكان، وفتحت تحقيقاً بالحادث، بعد أن أوقفت حوالي 30 شخصاً على خلفية الحادث.

- بتاريخ 2010/3/21 أصيب المواطن بلال فايز أبو شعبان 24 عاماً من مدينة دير البلح، بعيارات نارية في الساق اليسرى. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، أن المذكور أصيب نتيجة إطلاق النار عليه أثناء عودته إلى منزله، حيث أطلق عليه الرصاص من رشاش آلي "كلاشينكوف" من قبل مسلحين ملثمين كانا يستقلان دراجة نارية، وتم نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى، وحضرت الشرطة إلى المستشفى، وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/3/25 أصيب المواطن شادي سمير أبو نجا 24 عاماً من مدينة رفح، بعيار ناري في الفخذ الأيمن. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن المذكور أصيب جراء إطلاق النار باتجاهه من مسدس، خلال شجار مع والده، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/3/26 أصيب المواطن أيمن جمال بريك 17 عاماً من مدينة بيت لاهيا، بعيار ناري في الظهر. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن المذكور قد أصيب أثناء تواجده بالقرب من منزله، خلال إطلاق نار عشوائي من قبل محتفلين، وتم نقله إلى مستشفى كمال عدوان لتلقي العلاج، وأن الشرطة حضرت إلى المستشفى وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/3/16 أصيب الطفل محمد خالد الرفاتي 3 أعوام من مخيم جباليا، بعيار ناري في الرأس. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة أن الطفل أصيب أثناء تواجده للعب أمام منزله، خلال إطلاق نار عشوائي من قبل محتفلين، وتم نقله إلى مستشفى كمال عدوان في حالة خطيرة، وأن الشرطة حضرت إلى المستشفى وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/3/26 أصيب المواطن أنس سامي صوان 20 عاماً من مدينة النصيرات، بعيار ناري في اليد اليسرى. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن المذكور أصيب في أثناء تواجده على سطح منزله، جراء إطلاق نار عشوائي من قبل محتفلين، وتم نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى لتلقي العلاج، وأن الشرطة حضرت إلى المستشفى، وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2010/3/31 أصيب المواطن نصر الله خليل جرعون 33 عاماً من مدينة خانينوس، بعيارين ناريين في الفخذ والخاصرة اليمنى. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن المذكور قد أصيب أثناء سيره مع عمه في منطقة سكناء، حين توقفت سيارة مدنية إلى جواره، نزل منها شخصان مسلحان، قاما بإطلاق النار باتجاهه، من رشاش "كلاشينكوف"، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وأوقفت مشتبهاً به على خلفية الحادث.

#### 7. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة

تتظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تحريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر آذار والأشهر التي سبقتة في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواء العاملة في الضفة الغربية أو التابعة للسلطة القائمة في قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال شهر آذار 10 شكاوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب. وقد توزعت هذه الشكاوى على النحو التالي:

- 3 شكاوى ضد جهاز الشرطة. ( 1 شرطة مدنية، 2 مباحث جنائية).
- 4 شكاوى ضد جهاز المخابرات العامة.

### 3 شكاوى ضد جهاز الأمن الوقائي.

ويذكر في هذا الصدد تركيز ادعاءات التعذيب بين الشبح والضرب واللكم والتهديد والتعذيب النفسي إلى جانب سوء المعاملة.

وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 14 شكاوى ادعى المواطنون فيها تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة، أثناء الاحتجاز لدى جهازي الأمن الداخلي والشرطة التابعين لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة. وقد تنوعت إدعاءات التعذيب بين الشبح والضرب على القدمين "فلكة"، إضافة إلى الضرب بالعصي والبرابيش، والركل بالأرجل والضرب بالأيدي على مختلف أنحاء الجسم، كل ذلك إلى جانب سوء المعاملة.

**ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي - الاعتقال على خلفية سياسية.**

لا زالت الهيئة تنظر بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، ما شكل نوعاً من حجز الحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء المدني)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية، نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري.

وقد استمرت تلك الاعتقالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة متفاوتة، وقد تلقت الهيئة العديد من الشكاوى من مواطنين تم اعتقالهم وحجز حريتهم بشكل تعسفي.

وفي هذا الصدد تلقت الهيئة خلال شهر آذار في الضفة الغربية 295 شكاوى من بينها 190 شكاوى ضد الأجهزة الأمنية تركزت 138 منها حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً.

أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال شهر آذار 72 شكاوى من بينها 31 شكاوى ضد الأجهزة الأمنية العاملة في القطاع والتابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة، منها 18 شكاوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية.

### ثالثاً: الاعتداء على الحريات العامة والاعتداء على حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي

وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير وقعت الاعتداءات التالية:

1. **حرية التجمع السلمي:** فبتاريخ 2010/3/10 منعت الشرطة الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" من إقامة احتفال بمناسبة ذكرى انطلاقته، الذي تقرر إقامته في قاعة مطعم مغلق بغزة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن قوة من المباحث العامة حضرت إلى قاعة مطعم السماك غرب مدينة غزة، وأبلغت القائمين على

الاحتفال بمنعه، وتم إزالة جميع الملصقات الخاصة بالاحتفال، وقامت باحتجاز مدير المطعم لمدة حوالي الساعة، وذلك بحجة عدم الحصول على ترخيص.

2. **الاعتداء على الجمعيات:** فبتاريخ 2010/2/17 أصدرت وزارة الزراعة في غزة قراراً يقضي بوجوب إتباع مجموعة من الإجراءات من قبل الجمعيات الزراعية، لدى تنفيذ أي من المشاريع الزراعية، وتزويد الوزارة بالاتفاقيات الموقعة مع الجهة المانحة لكل مشروع، وإشعار الوزارة بكتاب خطي بمواعيد التنفيذ، وقامت الوزارة بتكليف مهندس تابع لمديرية الزراعة بالإشراف على التنفيذ.

3. **الاعتداء على حرية الرأي والتعبير:** فبتاريخ 2010/3/29 قامت قوات الأمن الوطني في مدينة بيت لحم بمنع الصحفيين من تغطية التظاهرة التي دعت إليها القوى الوطنية في المحافظة احتجاجاً على جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالاعتداء بالضرب بالعصي والشمم والسباب على عدد من الصحفيين. كما وقامت قوات الأمن الوطني بالاعتداء بالضرب بالعصي والشمم والسباب على عدد من الصحفيين عرف منهم، **الصحفي محمد أبو غنية مصور وكالة رويترز، والصحفي إياد حمد مصور وكالة AP، والصحفي لؤي صبانة مصور وكالة معاً الإخبارية.**

وفي هذا الصدد، أصدرت الهيئة بياناً صحفياً بتاريخ 2010/3/30 اعتبرت فيه تلك الإجراءات مساساً خطيراً بحرية الصحافة والأعلام وحرية التجمع السلمي داخل مناطق السلطة الوطنية التي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية. وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق في تلك الحادثة.

#### رابعاً: الاعتداء على المؤسسات العامة والأملاك العامة والخاصة

خلال الشهر الحالي تم تسجيل الحالات التالية من الاعتداء على المؤسسات العامة والممتلكات الخاصة وكانت على النحو التالي:

- بتاريخ 2010/3/1 وقع انفجار ضخم في أسفل سيارة تعود للمواطن كمال بنات، مدير عمليات الشرطة في مدينة غزة، أدى إلى وقوع أضرار جسيمة في السيارة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن الانفجار ناجم عن وضع عبوة ناسفة أسفل سيارة المذكور، أثناء توقفها أمام منزله، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً بالحادث.

- بتاريخ 2010/3/5 أصيب منزل المواطن محمد جودة النحال، من مدينة غزة، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، بعبوات نارية، كما أصيبت في نفس الوقت سيارة بعدة أعيرة نارية، تعود لضيفه "سليمان الرواغ" عضو قيادة إقليم غرب غزة، حيث كانت سيارته متوقفة أمام منزل المواطن النحال. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة أن مجموعة من المسلحين يستقلون سيارة مدنية ودراجتين ناريتين، شوهدت في المكان، وأن النيران أطلقت من داخل السيارة نحو المنزل وسيارة الضيف، وأن الشرطة حضرت إلى المكان، وفتحت تحقيقاً بالحادث.

- بتاريخ 2010/3/7 وقع انفجار في السوق الواقع في مخيم الشاطئ، في مدينة غزة، ما أدى إلى حدوث أضرار ببعض المحلات التجارية. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن الانفجار ناجم عن عبوة ناسفة، محلية الصنع وأن الشرطة حضرت إلى المكان، وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/3/10 وقع انفجار بالقرب من سياج فندق الديرة، غرب مدينة غزة، ناجم عن عبوة ناسفة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً بالحادث، وأنه تم توقيف أحد المواطنين على خلفية الحادث.

- بتاريخ 2010/3/10 قام عدد من الموظفين التابعين لوزارة الداخلية بالدخول إلى مكاتب عدد من المحامين في مدينة خانينوس، وقاموا بمصادرة مقتنيات خاصة بعملهم. وحسب إفادة عدد من المحامين للهيئة، أن موظفين من وزارة الداخلية قاموا بأخذ بطاقة المحاماة الخاصة بهم، وأجهزة كمبيوتر وطابعات، ومكثات تصوير، دون إتباع أي الإجراءات القانونية، في حين تم تهديد بعضهم بإطلاق النار عليهم واعتقالهم، وأن بعض المحامين تقدم بشكوى إلى مراقب الداخلية في مدينة خانينوس.

- بتاريخ 2010/3/15 وقع انفجار بالقرب من سور مركز شرطة الشيخ رضوان في مدينة غزة، أدى إلى حدوث أضرار في منزل مجاور. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن الانفجار ناجم عن قنبلة صوتية وضعت بجوار المركز، وأن الشرطة حضرت إلى المكان، وفتحت تحقيقاً بالحادث.

- بتاريخ 2010/3/17 تعرض مقر اتحاد لجان المرأة، الواقع في مدينة غزة، للسرقة من قبل مجهولين، دون إحداث أي كسر في باب المقر، حيث تم سرقة جهاز كمبيوتر محمول، وصندوق جهاز حاسوب، وكاميرا ديجتال، وهاتف محمول، ومبلغ مالي، وقد تم إبلاغ الشرطة، حيث حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/3/18 وقع انفجار أسفل سيارة تعود للمواطن محمد إبراهيم أبو شعر، من مدينة رفح، أدى إلى حدوث أضرار في جزء من السيارة، وفي بوابة أحد المخازن المجاورة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن الانفجار ناجم عن وضع عبوة ناسفة أسفل السيارة، أثناء توقفها أمام منزل المذكور، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً بالحادث.

- بتاريخ 2010/3/21 تعرضت "كافتيريا" منتزه بلدية المغازي للحرق، نتيجة اشتعال النار فيها. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة أن الحريق ناجم عن سكب مادة البنزين في أنحاء الكافتيريا، وأن قوات الدفاع المدني حضرت إلى المكان وقامت بإطفاء الحريق، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً بالحادث.

- بتاريخ 2010/3/25 وقع انفجار ضخم بالقرب من مجمع أنصار الأمني، غرب مدينة غزة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن الانفجار ناتج عن وضع عبوة ناسفة، بالقرب من المجمع الأمني، وأن الشرطة حضرت إلى المكان، وفتحت تحقيقاً بالحادث.

- بتاريخ 2010/3/25 قامت قوة من جهاز الشرطة، المباحث العامة، بمرافقة عدد من العاملين في وزارة الصحة، بدخول مقر جمعية الهلال الأحمر، في مدينة غزة، للقيام بالتنقيش على أعمال الجمعية، ولدى رفض العاملين في الجمعية الأمر، تم إجبار القائمين على الجمعية على تسليم المفاتيح، حيث قاموا بالتنقيش، وتم احتجاز العاملين ونقلهم إلى مقر جهاز المباحث العامة في غزة، وأجبروا على التوقيع على تعهدات مفادها الالتزام بالقوانين في قطاع غزة.



- بتاريخ 2010/3/27 تعرض مقر ملتقى الإعلاميات، في مدينة رفح، للسرقة، من قبل مجهولين، دون إحداث أي كسر في باب المقر، حيث تم سرقة جهاز كمبيوتر مع الشاشة، وقد تم إبلاغ الشرطة، حيث حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/3/29 قامت قوة من الشرطة بدخول بنك فلسطين المحدود، فرع الرمال في مدينة غزة، وقامت بالتنفيذ على مبالغ مالية مودعة لدى البنك لصالح جمعية أصدقاء المريض بغزة، وعليه قامت إدارة البنك بإغلاق الفرع وباقي الفروع في القطاع. وعليه أصدرت سلطة النقد قراراً بإغلاق جميع البنوك في قطاع غزة ليوم واحد 2010/3/30 احتجاجاً على الحادث. وحسب وزارة الداخلية والشرطة بغزة، أن ما حدث هو تنفيذاً لأمر قضائي لصالح أموال جمعية أهلية "جمعية أصدقاء المريض".

- بتاريخ 2010/3/30 أطلقت عدة أعيرة نارية من رشاش آلي " كلاشينكوف" باتجاه سيارة تعود ملكيتها للمواطن محمد كامل السلطان 63 عاما من مدينة بيت لاهيا، ما أدى إلى حدوث أضرار بالغة بالسيارة. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، أن المذكور كان في طريق عودته إلى منزله، تم إطلاق النار باتجاه السيارة من قبل عدد من المسلحين الملتحين، المتواجدين على أحد الحواجز، من عناصر حركة حماس، وأن الشرطة فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

#### خامساً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية

لوحظ خلال هذا الشهر استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها وتركز ذلك في الضفة الغربية. وفي هذا الصدد، يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة 106 منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...".

استمر خلال شهر آذار عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن محكمة بداية نابلس التي تقضي بالإفراج عن مواطنين منهمين بقضايا تتعلق وفقاً لقرارات المحاكم المشار إليها بالانتماء لمليشيات مسلحة، ورغم دفع الكفالات المحدد، غير أن الأجهزة الأمنية لا تزال مصرة على عدم الإفراج عنهم، كما برز خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تنفيذ الأجهزة الأمنية لقرارات صادرة عن محكمة العدل العليا، وإعادة توقيف المفرج عنهم بتهم جديدة قبل إخراجهم من مكان توقيفه.

وفي مجال محكمة العدل العليا ومحكمة البداية والقرارات الصادرة عنهما، فقد وثقت الهيئة عدد من الشكاوى حول صدور قرارات من محكمة العليا، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات حتى لحظة إعداد هذا التقرير ومن تلك القرارات:

البند الأول: قرارات صدرت خلال شهر آذار الحالي تتعلق بالإفراج لعدم قانونية إجراءات التوقيف ولم يتم تنفيذها:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1.	رامي نبيل صبحي دار موسى	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة رام الله	2010/2/12	2020/3/14
2.	عبد الفتاح عزام الحسن	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة رام الله	2009/5/26	2010/3/2
3.	شادي محمد أكرم مصطفى شاهين	وقائي الظاهرية	2010/1/14	2010/3/16

البند الثاني: قرارات صدرت خلال شهور سابقة وتتعلق بالإفراج لعدم قانونية إجراءات التوقيف وما زالت لم تنفذ وهي:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم عن محكمة العدل العليا
1	محمد رجب شحدة فطافطة	مركز توقيف المخابرات العامة في مدينة الخليل	2008/12/31	2010/1/10
2	محمد أحمد سوقية	جهاز المخابرات العامة في رام الله	2008/2/6	2010/1/10
3	شريف وليد غانم	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة رام الله	2009/9/2	2010/2/22
4	مأمون إحسان عبد الله عاشور	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة نابلس	2009/12/31	2010/2/10 حكم عليه بالسجن سنتين من المحكمة العسكرية بنابلس
5	محمد أحمد محمود جرادات	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة نابلس	2009/3/31	2010/2/10
6	مهند محمود جميل نيروخ	مركز توقيف المخابرات العامة في مدينة الخليل	2008/10/10	2010/1/19
7	ضياء الدين حمدان	مركز توقيف الاستخبارات	2009/8/27	2010/1/10

معروض أمام المحكمة العسكرية ولديه جلسة بتاريخ 2010/4/13		في مدينة رام الله	علي مصلح	
2010/1/12 حكم عليه بالسجن سنة ونصف من المحكمة العسكرية بتهمة مناهضة السياسة العامة للسلطة	2009/11/8	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة نابلس	طارق عبد الرازق داوود زيد	8
2010/1/12 حكم عليه بالسجن سنة ونصف من المحكمة العسكرية بتهمة مناهضة السياسة العامة للسلطة	لم يذكر في الشكوى	جهاز المخابرات العامة في رام الله	خالد جميل خليل السراج	9
2009/10/14 حكم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً من قبل محكمة عسكرية	لم يذكر في الشكوى	جهاز الاستخبارات العسكرية في رام الله	جودة محمود دغرة	10
2009/12/29	2009/10/3	مقر الشرطة العسكرية في السجن العسكري في مدينة الخليل	خليل عبد الجليل خليل شحاتيت	11
2009/12/30 تم الادعاء أنه تم تنفيذ القرار وتم توقيفه بتهمة أخرى لدى نفس الجهاز	2009/11/16	مركز توقيف المخابرات العامة في مدينة نابلس	عبد السلام جمال عبد السلام أبو الهيجا	12
2009/11/24 لديه جلسة محكمة عسكرية بتاريخ 2010/4/13	2009/8/29	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة رام الله	أحمد تيسير محمد غانم	13
2009/11/24 لديه جلسة محكمة عسكرية بتاريخ 2010/4/13	2009/8/30	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة رام الله	عمر تيسير محمد غانم	14

2009/9/28	2009/1/14	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة نابلس	علاء تيسير عبد الحافظ السركجي	15
حكم عليه بالسجن سنة ونصف من المحكمة العسكرية بتهمة مناهضة السياسة العامة للسلطة				
2010/2/3	2010/10/11	سجن المخابرات العامة في مدينة أريحا	مجد ماهر ربحي عبيد	16
2010/1/19	2008/10/8	مركز توقيف المخابرات العامة في مدينة الخليل	وسام عزام عبد المحسن قواسمة	17

إلى جانب تلك القرارات صدر خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري، ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها، وهذه القرارات هي:

1. بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا بدلا من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة 37 من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.
2. بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن نور الدين صالح حماد الذي تم ترقيين قيوده وإنهاء خدماته من جهاز الشرطة بتاريخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.
3. بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلا من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.
4. بتاريخ 2009/7/6 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإعادة المواطن محمد عبد القادر إبراهيم كرجة إلى مركز عمله في جهاز الشرطة وإلغاء قرار ترقيين قيده وإلغاء كافة الآثار المترتبة على القرار المطعون فيه لمخالفته أحكام المادة (19) فقرة (4) من قانون الخدمة في قوى الأمن للعام 2005، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

سادساً: انتهاك الحق في التنقل والسفر

- لا تزال معاناة المواطنين في قطاع غزة قائمة بسبب استمرار قضية نفاذ الدفاتر الخاصة بجوازات السفر في محافظات غزة منذ تشرين ثاني 2008 وحتى نهاية شهر شباط الحالي.

وحسب معلومات الهيئة التي حصلت عليها من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، فإن وزارة الداخلية في الضفة الغربية لا تقوم بإرسال دفاتر الجوازات لمواطني قطاع غزة، ما يتسبب في حرمانهم من حقهم في السفر والتنقل، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للحالات الخاصة، منها الحالات المرضية التي يتقرر علاجها بالخارج، والطلبة الجامعيون الذين يدرسون خارج البلاد، إضافة إلى حاجة الآلاف ممن انتهت صلاحية جوازاتهم وحاجتها للتجديد.

- بتاريخ 2010/3/4 منعت عناصر الشرطة المتواجدة بالقرب من معبر بيت حانون "إيرز" المواطنة أمل توفيق حمد، 48 عاماً، من مدينة بيت حانون، عضو الأمانة العامة لاتحاد المرأة الفلسطينية، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، من السفر إلى رام الله، لحضور المؤتمر العام للمرأة الفلسطينية المقرر عقده في رام الله، وتم إبلاغها من قبل الشرطة، أن المنع جاء على خلفية سياسية.

- بتاريخ 2010/3/15 منعت عناصر جهاز الأمن الداخلي المتواجدة بالقرب من معبر بيت حانون، "إيرز" المواطن محمد جودة النحال 48 عاماً، من مدينة غزة، من السفر إلى الأردن عبر المعبر، لإجراء عملية جراحية. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، أن قرار المنع جاء على خلفية سياسية.

#### سابعاً: الفصل من الوظيفة العمومية:

لا زالت وزارة التربية والتعليم العالي تصدر قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق العاملين في جهاز التربية والتعليم العالي، فقد تلقت الهيئة خلال شهر آذار 17 شكوى ضد الوزارة بهذا الصدد، ليرتفع عدد تلك الشكاوى إلى ما يزيد على 404 شكوى، خلال هذا الشهر والشهور السابقة، يدعي المشتكون في تلك الشكاوى إن فصلهم تم بقرار من وزيرة التربية والتعليم العالي، بدعوى عدم موافقة أو عدم توصية من جهات غير مخولة قانوناً بتلك المهمة، وتعتبر الهيئة أن هذا الإجراء مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاك لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون أي تمييز.

انتهى